

(Le principe de l'équilibre
budgétaire)

الفرع الرابع: مبدأ توازن الميزانية

اعتبرت النظرية الكلاسيكية السائدة في القرن التاسع عشر توازن الميزانية مبدأ أساسيا ومقدسا في العلوم المالية، فنادت بإلحاح بوجود تعادل مجموع النفقات العامة مع مجموع الموارد العامة باستثناء القروض والإصدارات النقدية. إن توافر هذا المبدأ حسب هؤلاء يعتبر دليلا على وجود سياسة مالية محكمة. أما علماء المال المعاصرون انتقدوا هذا المبدأ لكونهم أصبحوا يولون اهتمامهم لتحقيق التوازن الاقتصادي الشامل عوض التوازن المالي المحض والمجرد. لذلك حطموا قداسة هذا المبدأ وذهب بعضهم إلى حد المطالبة بمبدأ العجز المنتظم.

الفقرة الأولى: النظرية الكلاسيكية للتوازن المالي

أولا - مضمون النظرية الكلاسيكية

يقضي المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الميزانية أن تتعادل مجموع نفقات الدولة مع مجموع مواردها النهائية. ومرجع ذلك أن الدولة كالأفراد لا بد عليها أن لا تتفق إلا في حدود مداخلها وإلا تعرضت إلى مخاطر

مالية. ولكن إذا كانت هذه النظرية ترفض العجز نظرا لمخاطره فإنها كانت تستبعد الفائض هو الآخر لمساوئه.

- رفض الفائض: يتشكل الفائض من المبالغ الزائدة التي تقتطعها الدولة من الاقتصاد الوطني عن طريق الجباية محملة بذلك الأفراد نضحيات مالية ليست بحاجة إليها. تتمثل سلبيات الفائض عندئذ في نقص القوى الشرائية للأفراد من جهة، وحرمان القطاعات الإنتاجية الأخرى من الاستفادة من هذه الأموال الفائضة من جهة أخرى.

- رفض العجز: نكون أمام عجز في الميزانية عندما تتجاوز النفقات العمومية مجموع الموارد العمومية العادية المتمثلة في الضرائب وعائدات أملاك الدولة. ويرفض العجز لأن تمويله لا يتم إلا بواسطة الموارد غير العادية أي القرض أو الإصدار النقدي اللذان يؤديان إلى مخاطر مالية تتمثل في الإفلاس والتضخم المالي.

الإفلاس (La banqueroute): لسد العجز تلجأ الدولة إلى الاستقراض الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع النفقات المتعلقة بميزانيات السنوات اللاحقة (أقساط القروض وفوائدها). ولمواجهة هذه الزيادة في النفقات تضطر الدولة للجوء مجددا إلى الاستقراض والدخول هكذا في حركة عجز مستمر ومنتزاع إلى أن تصل إلى وضعية الإفلاس. والإفلاس هو عندما تصرح الدولة لدائنيها عن عدم قدرتها على تسديد ديونها ودفع الفوائد عليها، وهي الوضعية التي لا تمكنها من إيجاد قروض جديدة لفقدها ثقة المقرضين.

التضخم المالي (L'inflation): ينتج التضخم المالي عن لجوء الدولة لسد العجز إلى إصدار أوراق نقدية جديدة فتزيد وسائل الدفع (الطلب) دون زيادة مقابلة في البضائع المعدة للاستهلاك (العرض) مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقد الحقيقية فينجم عنها ارتفاع الأسعار. ويكمن خطر التضخم أساسا في أن ارتفاع الأسعار يؤدي بدوره إلى زيادة النفقات

العمومية واضطرار الدولة عندئذ إلى إصدار كمية جديدة من الأوراق النقدية فيحصل تضخم جديد وترتفع الأسعار مرة أخرى وهكذا...

ثانيا - نقد النظرية الكلاسيكية

يعاب على هذه النظرية أنها بالغت في إظهار مخاطر العجز المالي لأن القرض كوسيلة لتغطية العجز لا يؤدي حتما إلى أعباء لا يمكن تحملها إذا تم توظيفه في مشاريع إنتاجية (ترتفع المداخيل الجبائية بتوسيع وعاء الضريبة عن طريق الاستثمار). كما أن إصدار الأوراق النقدية لا يؤدي هو الآخر إلى التضخم المالي إذا ما استخدمت مبالغه في مشاريع إنتاجية، لأن الزيادة في البضائع المعدة للاستهلاك تقابل عندئذ كمية النقد ولا يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار.

الفقرة الثانية: النظرية الحديثة للتوازن: التوازن الاقتصادي

ركزت النظرية الكلاسيكية اهتمامها على المسائل المالية غير مبالية بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الشامل للدولة، وهو السبب الذي جعلها تتمسك بالتوازن المالي الحسابي المطلق للميزانية. في حين اعتبرت النظرية المعاصرة القضايا المالية جزء من الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولذلك عملت على تحقيق التوازن العام للاقتصاد بدلا من التوازن المالي المجرد. وهكذا ظهرت للوجود نظريات جديدة تستبعد الطابع المطلق لمبدأ التوازن:

- نظرية العجز المنتظم،

- نظرية الميزانية الدورية،

- نظرية الثغرة المالية.

ظهرت نظرية العجز المتراكم (أو نظرية العجز المنتظم) في إنكلترا على يد المفكر "سير وليام بيفيريدج" مستندا إلى نظرية الاقتصادي الإنكليزي المشهور "جون مينار كينز". وكان الهدف من تشييد هذه النظرية هو استخدامها كأداة لتحريك اقتصاد راكد. تقوم هذه النظرية على ركيزتين أساسيتين: أن التوازن المالي يسيء إلى الاقتصاد المتأزم، في حين أن عدم التوازن المالي يعد وسيلة لمعالجته.

- مساوئ التوازن المالي: أكد هذا المفكر أن الاقتصاد لا يعرف استقرارا دائما وإنما يمر تارة بمرحلة ازدهار وتارة أخرى بفترة ركود. وبين الآثار السلبية للتوازن المالي على الاقتصاد عند الركود. ففي حالة الركود، يؤدي توازن الميزانية إلى تعميق جمود الاقتصاد لأنه بحكم الوضعية المتأزمة تنخفض موارد الميزانية بسرعة وإذا تمسكت الدولة بمبدأ التوازن رغم ذلك، فلا بد عليها عندئذ أن تكثف الضغط الجبائي فيخفض الطلب الإجمالي وتتعمق الأزمة.

- العجز أداة لتحريك اقتصاد متأزم: عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد (توفر البضائع في السوق دون إقبال عليها)، لا بد على الدولة أن تسلك ميزانية عاجزة وذلك بالتخفيف من الضغط الجبائي بمنح تخفيضات أو إعفاءات جبائية على المؤسسات والاستهلاك هذا من جهة، ومن جهة أخرى الرفع من نفقاتها بتقرير إعانات مالية للمؤسسات الاقتصادية التي تعاني من مصاعب مالية لحثها على مواصلة الإنتاج والمحافظة على

مناصب الشغل وفي نفس الوقت مد منح للأشخاص الذين فقدوا عملهم
بسبب الأزمة الاقتصادية

- التوازن الاقتصادي يؤدي إلى التوازن المالي: عندما يستخدم
العجز من أجل تطوير الاستثمار والاستهلاك يرتفع كل من الإنتاج
والدخل القومي، ويترتب عن هذا الارتفاع زيادة في مداخيل الدولة
الجبائية (نظرا لتوسع الوعاء الضريبي) وانخفاض نفقاتها (الإعانات
المالية) نظرا لاختفاء البطالة. وهكذا ترتفع موارد الدولة في الوقت الذي
تتخفض فيه نفقاتها ويضمحل العجز بحركة طبيعية. إن قيام التوازن
الاقتصادي يؤدي في نهاية الأمر إلى التوازن المالي.

لقد طبق هذا الأسلوب في البلدان الأنكلوسكسونية على الخصوص
وعرف نجاحا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1933 و كذلك
في انكلترا سنة 1945.

التوازن المالي في الدول النامية

تتمثل خصائص الدول النامية أساسا في البطالة المتفشية، ونقص
كبير في رؤوس الأموال والتجهيزات وهذا عكس الدول المتقدمة. ولهذا
تكون الدول النامية مطالبة بخلق قاعدة إنتاجية وليس إنعاش قوى إنتاجية
موجودة وغير مستعملة. ويستخدم العجز المالي في هذه الحالة كحل
طبيعي للدفع بحركة النمو، ويتحقق العجز بتكثيف النفقات الاقتصادية¹.

ثانيا - نظرية الميزانية الدورية (La thèse du budget cyclique)

تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها أن الاقتصاد لا يعرف استقرارا
دائما ومتواصلا، وإنما يمر تارة بمرحلة ازدهار وتارة أخرى بمرحلة

ركود وتشكل المرحلتين دورة اقتصادية كاملة سميت بدورة جوقلار (Le cycle JUGLAR) تمتد مدتها من سبع إلى عشر سنوات.

إن فكرة التوازن حسب هذه النظرية لا تحدد بالنسبة لسنة واحدة وإنما لدورة اقتصادية كاملة بما فيها سنوات الازدهار والركود. وتشمل الميزانية الدورية عندئذ عدة سنوات مستهدفة تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق تعاون الميزانيات الفائضة في سنوات الازدهار والميزانيات العاجزة في سنوات الأزمة بحيث يؤدي هذا التعاون في آخر الأمر إلى توازن الميزانية الدورية عن طريق المقاصة بين الفائض والعجز.

والجدير بالملاحظة أن ميزانية الدولة تبقى محافظة على طابعها السنوي، غاية ما في الأمر أن التوازن بين الموارد والنفقات عوض أن يحصر خلال سنة واحدة، فإنه يقام خلال دورة اقتصادية كاملة مدتها سبع أو عشر سنوات.

تطبق هذه النظرية في الدول الاسكندنافية وخاصة السويد. كما لهذه النظرية جذور تاريخية بحيث قرب بعض الكتاب هذه النظرية بحلم فرعون الذي ورد ذكره في سورة يوسف عليه السلام¹، واعتبروها الترجمة العلمية لنظرية الميزانية الدورية.

نقد نظرية الميزانية الدورية

تقوم هذه النظرية على أساس التوازن بالنسبة لدورة اقتصادية كاملة بمرحلتها. ولكن يصعب تحقيق هذا التوازن في كل مرة على اعتبار أن مرحلتي الازدهار والركود لا تتساوى دوماً من حيث مدتها، وحتى ولو تساوت فإن مبلغ الفائض المحقق خلال سنوات الازدهار لا يمكن أن

يساوي حتما مبلغ العجز الحاصل خلال سنوات الأزمة لكي يتحقق التوازن.

ثالثا - الثغرة المالية (L'impasse budgétaire)

عرفت ميزانيات القرن العشرين عجزا متواصلا وامتزايدا الشيء الذي أدى ببعض علماء المال الفرنسيين إلى تحليل هذه الظاهرة فصد الحد من آثارها. ولتحقيق هذا الغرض، ظهرت في فرنسا سنة 1953 فكرة ضرورة التمييز بين نوعين من النفقات:

- النفقات النهائية المتمثلة في نفقات التسيير والتجهيز،

- والنفقات المؤقتة التي تتشكل من القروض والتسبيقات التي تقدمها الدولة للمؤسسات العامة والخاصة.

يهدف التمييز بين نوعي النفقات إلى استبعاد النفقات المؤقتة عن الميزانية قصد تغطيتها بواسطة موارد مؤقتة، وهكذا لم تعد تحتوي ميزانية الدولة إلا على النفقات النهائية لتمول دون سواها بواسطة موارد الميزانية النهائية. ولقد أدت هذه العملية إلى تخفيض العجز إلا أنها أظهرت ما يسمى بالثغرة المالية.

ويقصد بالثغرة المالية زيادة حجم جميع النفقات التي تتحملها الدولة (بما فيها النفقات النهائية والمؤقتة) عن حجم الإيرادات النهائية. أما عن العجز فيقصد به زيادة حجم النفقات النهائية عن حجم الإيرادات النهائية.

ونستخلص مما سبق أن تحديد الوضع المالي للدولة بالاستناد على العمليات المالية المقيدة في الميزانية لا يعطينا إلا نظرة جزئية عن هذا الوضع لعدم احتواء الميزانية على كافة العمليات التي تقوم بها الدولة. وبالتالي، توازن الميزانية لا يعني بالضرورة توازن الوضع المالي الشامل للدولة.

العجز الموازي في الجزائر

أسباب العجز الموازي:

إن أسباب العجز مرتبطة أساسا بعوامل زيادة النفقات العامة وكذا بعوامل انخفاض الإيرادات العامة، ويمكن إجمالها فيما يلي: زيادة حجم السكان، ارتفاع الأجور، زيادة المشاريع العمومية، زيادة الدعم الاقتصادي والاجتماعي، ارتفاع حجم أعباء الدين العمومي، التهرب الضريبي، انخفاض النشاط الاقتصادي، زيادة حجم السوق الموازية، انخفاض الجباية البترولية.

أهم آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر

اعتمدت الحكومة في تمويل عجز الخزينة بشكل عام، منذ سنة 2000 إلى سنة 2016، على التمويل البنكي، والتمويل غير البنكي، وصندوق ضبط الإيرادات والمديونية الخارجية بشكل أقل. ونظرا لانخفاض الموارد المالية للدولة المتعلقة بالجباية البترولية، بسبب انخفاض أسعار البترول بعد سنة 2014، ارتأت الحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات بغرض تعبئة الموارد المالية وتجنب تفاقم العجز الموازي. مع استبعاد اللجوء إلى المديونية الخارجية كخيار استراتيجي. وسنتناول أهم الإجراءات فيما يلي:

✓ السياسة الجبائية:

لجأت الحكومة إلى زيادة نسب بعض الضرائب والرسوم كالرفع من معدل الرسم على القيمة المضافة مثلا. وهذا من أجل تعويض النقص المسجل في الجباية البترولية. كما قامت بوضع بعض الإجراءات الجبائية، تهدف من خلالها إلى توسيع الوعاء الضريبي.

- إصلاح الإدارة الجبائية على نحو يساهم في تحسين التحصيل، وتفعيل منظومة مكافحة التهرب الضريبي.
- رفع مستوى تعبئة الموارد المالية خارج الجباية البترولية من خلال تحسين فعالية الإدارة الجبائية عن طريق تشجيع الاستراتيجيات المالية واثمين ممتلكات الدولة.
- الزيادة في معدلات الضرائب على الإنفاق كالرفع من الرسم على القيمة المضافة مثلا
- ✓ **السياسة الإنفاقية:** أي مجموعة القواعد والإجراءات المتعلقة بالإنفاق العام والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن أهم هذه الإجراءات نجد:
 - ضمان استمرارية الإنفاق العمومي وترشيده، وتحفيز النشاط الاقتصادي،
 - إصلاح وعصرنة التسيير العمومي، وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين والمؤسسات،
 - ضمان توزيع عادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة السكان،
 - عصرنة تسيير الموازنة قصد الوصول إلى برمجة متعددة السنوات، وضمان الاستعمال الناجع والاقتصادي للأموال العمومية.
 - توجيه الموارد المالية غير التقليدية خصيصا نحو ميزانية استثمار الدولة، وذلك للاستجابة العقلانية لاحتياجات التنمية البشرية وإنجاز الهياكل القاعدية ومراقبة التنمية والنمو،
 - مواصلة عقلنة نفقات تسيير الدولة لتتم تغطيتها في النهاية بالجباية العادية فقط.
 - لتقليل من عجز الموازنة العامة للدولة، عملت الحكومة على إصدار عدة نصوص تنظيمية تستهدف زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام. ومن بين الإجراءات المتخذة نجد: تجميد بعض المشاريع، تسقيف في بعض اعتمادات التسيير وتحديد الأولويات في استعمال الاعتمادات المتوفرة، الإحالة على التقاعد لكل الموظفين والأعوان العموميين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد.

✓ الإطار المتوسط للنفقات العامة:

- صادق مجلس الوزراء في شهر أوت 2016 على مسعى مالي موجه لاستعادة توازن المالية العمومية على المدى المتوسط، للتحكم الأفضل في مخاطر الموازنة على المدى المتوسط وال المدى الطويل، من خلال تطوير القدرات الوطنية في مجال التوقعات

والاستشراف ومن خلال تعزيز الترتيبات والقدرات المؤسسية للوقاية من هذه المخاطر ومقاومتها. وقد جاء هذا التوجه تجسيدا لما تضمنته المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، التي نصت على أنه:

■ " يتم تأطير الميزانية على المدى المتوسط كل سنة في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. يحدد للسنة القادمة والسنتين التاليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، إن اقتضى الأمر. ويمكن مراجعة تأطير الميزانية على المدى المتوسط خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة. كما يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع إطار الميزانية متوسطة المدى. ويسري مفعول أحكام هذه المادة ابتداء من أول يناير سنة 2017"

■ يسمح هذا المسعى بتقديم التقدير الاقتصادي الذي ساهم في إعداد قانون المالية والذي يحدد بصفة مباشرة التقييمات المدرجة فيها للسنتين الموالتين. كما يهدف إلى:

- تقدير أفضل على المدى المتوسط لسياسة الميزانية،
- حث القطاعات على الانخراط في مسعى معقول،
- تحسين المعلومة وشفافية المالية العمومية.

✓ صندوق ضبط الإيرادات:

لقد استعمل هذا الصندوق لتخفيض المديونية العمومية وتمويل عجز الخزينة، ويستمد موارده من فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية. وتسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير الجوي للمديونية الخارجية. بالإضافة إلى أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق. ومنذ سنة 2006، مع استمرار فوائض الجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، بدأ الصندوق في تمويل عجز الخزينة، بحوالي 91 مليار دج، ليرتفع التمويل بعد ذلك إلى حوالي 1761 مليار دج سنة 2011، ليسجل رصيد الصندوق عند نهاية نفس السنة حوالي 5381 مليار دج. وفي سنة 2014 ارتفع تمويل الصندوق لعجز الخزينة إلى رقم قياسي، أين وصل إلى حوالي 2965 مليار دج، وبقي الرصيد في نهاية 2014 حوالي 4408 مليار دج. وتواصل انخفاض الرصيد إلى حوالي 2073 مليار دج نهاية 2015، وحوالي 748,5 مليار دج نهاية 2016. وفي نفس الوقت انخفضت تمويلات الصندوق لعجز الخزينة، وسجلت ما قيمته 2886,5 مليار دج و 1387 مليار دج سنتي 2015 و 2016 على التوالي.

ونظرا لانخفاض موارد الصندوق بسبب انخفاض أسعار البترول، جاء في المادة 121 من قانون المالية 2017 تعديل لأحكام المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المعدلة والمتممة، وهي تتعلق بحساب التخصيص الخاص رقم 103-302 المتعلق بصندوق ضبط الإيرادات. إذ أنه قبل هذا التعديل كان هناك قيد يتمثل في تمويل عجز الخزينة بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج. غير أن مضمون هذا التعديل الذي جاء في قانون المالية 2017 يتمثل في حذف هذا الشرط، وبالتالي أصبح بالإمكان تمويل عجز الخزينة من الرصيد المتبقي في هذا الصندوق والمسجل نهاية سنة 2016. وإلى غاية نهاية ديسمبر سنة 2017 تم اقتطاع ما قيمته 784,5 مليار دج من هذا الصندوق لتمويل العجز. أما في سنة 2018 ونظرا لارتفاع أسعار البترول مقارنة بسنة 2017، فقد سجلت الجباية البترولية ارتفاعا عن ما هو مقدر في قانون المالية، وبالتالي ارتفع رصيد الصندوق إلى أكثر من 437 مليار دج، خصصت منها حوالي 131,9 مليار دج لتمويل عجز الخزينة.

✓ برنامج الامتثال الجبائي الإرادي:

برنامج للامتثال الجبائي الإرادي هو برنامج يسمح لكل شخص طبيعي مهما كانت وضعيته بإيداع الأموال لدى البنوك. على أن تخضع هذه الأموال لمعدل جزافي نسبته 7%. وحدد الدخول الفعلي لهذا الإجراء ابتداء من 02 أوت 2015 إلى 31 ديسمبر 2016، وقد تم تمديد الأجل إلى غاية 31 ديسمبر 2017. وبانتهاء هذه الفترة، يكون الأشخاص الحائزون أموال مؤهلة لهذا البرنامج ولم يتم اكتتابها، محل إعادة التقييم حسب شروط القانون العام مع تطبيق الغرامات والعقوبات المنصوص عليها في هذا المجال.

✓ القرض الوطني للنمو الاقتصادي:

هو بمثابة سندات اسمية أو سندات لحاملها لمدة 3 سنوات و 5 سنوات بقيمة 50000 دج لكل سند. وتكون نسبة الفائدة 5% سنويا بالنسبة لسندات 3 سنوات، ونسبة 5.75% سنويا بالنسبة لسندات 5 سنوات. ويتم دفع الفوائد الناتجة عن هذه السندات سنويا وفي تاريخ يوافق الاككتاب، كما تكون معفاة من الضرائب.

يفتح اكتتاب سندات الخزينة لدى صناديق الاككتاب الآتية:

- الخزينة المركزية،
- الخزينة الرئيسية،
- الخزينة الولائية،
- وكالات بنك الجزائر،
- الوكالات البنكية وكذا فروع بنك الجزائر.

تكون سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي قابلة للتداول الحر، ويمكن على الخصوص:

- شراؤها أو التنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير السند أو عن طريق وسطاء مختصين،
- رهنها لقرض مصرفي.

إن هذا الإجراء هو بمثابة اقتراض داخلي، الذي يمثل مصدر من المصادر التمويلية غير التضخمية، باعتبار أن تمويل العجز يكون بمدخرات حقيقية لا يترتب عليها تغير في عرض النقود. ويرى الكثير من المحللين أن العجز الممول بالسندات يؤدي بالاقتصاد إلى حالة من اللاتوازن وعدم الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد خاصة في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، الذي يقلل من قيمة المعروض النقدي ويؤثر على قيمة الإيرادات العامة. كما أن الاستمرار باستخدام هذه الآلية في تمويل العجز الهيكلي سيزيد في نسبة العجز، نظرا لارتفاع أعباء خدمة الدين العام المحلي التي ستؤثر حتما على الإنفاق العام الجاري. كما أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى انخفاض مدخرات الأفراد والتي كانت البنوك تستخدمها لتمويل الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص.

✓ التمويل غير التقليدي:

شهدت رخص برنامج الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة انخفاضا متتابعا، إذ انخفضت من حوالي 3500 مليار دينار سنة 2015 إلى حوالي 1900 مليار دينار سنة 2016 وحوالي 1400 مليار دينار سنة 2017. ورافق هذا التدرج تراكم في الديون التي لم تسدد لدى العديد من المتعاملين الاقتصاديين على مستوى الفروع المختلفة في الدولة. وبينت تقديرات قانون المالية 2018، سعي الدولة لمحاولة تسوية هذا الركود. إذ نجد أن رخص البرامج قدرت بحوالي 2270 مليار دج، وحوالي 4043 مليار دج كاعتمادات دفع ضمن نفقات التجهيز العمومي، منها 400 مليار دج مخصصة لتسوية الديون المستحقة على الدولة. لا سيما: سندات القرض الوطني لسنة 2016، سندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء الدين البنكي لشركة سونلغاز، وكذا سندات الخزينة لفائدة شركة سوناطراك تعويضا عن فوارق أسعار الوقود المستورد والمياه المحلاة.

لقد أصدرت المديرية العامة للخزينة سندات مالية لفائدة بنك الجزائر بمبلغ قدره 570 مليار دج لأجل تغطية احتياجات تمويل الخزينة بعنوان السنة المالية 2017. وتم توزيع هذه السندات حسب فئات مختلفة بناء على المدة، المبلغ، تاريخ الاستحقاق ونسبة الفائدة المطبقة، وهذا على النحو التالي:

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 05 سنوات، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2022 بمبلغ 40 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2024 بمبلغ 70 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2027 بمبلغ 110 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنة، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2032 بمبلغ 170 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2037 بمبلغ 180 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

وبخصوص تغطية احتياجات تسيير الدين العمومي، فقد أصدر المديرية العامة للخزينة سنة 2017 سندات مالية لفائدة بنك الجزائر بمبلغ قدره 452 مليار دج موزعة كما يلي:

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2024 بمبلغ 52 مليار دج.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2027 بمبلغ 70 مليار دج.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2032 بمبلغ 100 مليار دج.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2037 بمبلغ 100 مليار دج.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2042 بمبلغ 80 مليار دج.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2047 بمبلغ 50 مليار دج.

تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتية بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد لصالح الصندوق الوطني للاستثمار، فقد أصدر المديرية العامة للخزينة سنة 2017 سندات مالية لفائدة بنك الجزائر بمبلغ قدره 200 مليار دج موزعة كما يلي:

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2024 بمبلغ 10 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2027 بمبلغ 20 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2032 بمبلغ 30 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2037 بمبلغ 50 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2042 بمبلغ 50 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2047 بمبلغ 40 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتية بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.

كما تم إصدار سندات خزينة لفائدة بنك الجزائر في إطار تمويل برنامج إنشاء سكنات "عدل" بمبلغ قدره 154 مليار دج، على النحو التالي:

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2024 بمبلغ 14 مليار دج.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2024 بمبلغ 20 مليار دج.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2032 بمبلغ 30 مليار دج.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2037 بمبلغ 40 مليار دج.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2042 بمبلغ 30 مليار دج.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2047 بمبلغ 20 مليار دج. تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتية بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.

وفي إطار تغطية تسيير الدين العمومي، فقد أصدرت الخزينة سنة 2017 سندات لفائدة بنك الجزائر لتغطية ديون مؤسسة سونلغاز بمبلغ 545 مليار دج موزعة على النحو التالي:

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2024 بمبلغ 45 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2027 بمبلغ 70 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2032 بمبلغ 120 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2037 بمبلغ 120 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2042 بمبلغ 120 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2047 بمبلغ 70 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتية بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.

كما أصدرت الخزينة سنة 2017 سندات لفائدة بنك الجزائر في إطار تغطية تسيير الدين العمومي (القرض الوطني للنمو الاقتصادي) بمبلغ 264 مليار دج موزعة على النحو التالي:

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2024 بمبلغ 14 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2027 بمبلغ 30 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2032 بمبلغ 60 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2037 بمبلغ 70 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2042 بمبلغ 50 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2047 بمبلغ 40 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتية بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.

وضمن هذا السياق، سعت الحكومة إلى مرافقة مسار التنمية الاقتصادية للبلاد في الاتجاهات الآتية:

- مواصلة تحسين بيئة الأعمال،
- تشجيع وتسهيل الاستثمار في كل القطاعات، وعن طريق المتعاملين العموميين والخواص.
- مواصلة انجاز برامج التجهيز العمومي التي تم اعتمادها في السنوات الأخيرة،

ولتجاوز هذه الأزمة، والحفاظ على حركية التنمية للبلاد، وأمام محدودية السوق المالية الداخلية، فإن الحكومة قررت اللجوء إلى تمويل غير تقليدي.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة بشكل مباشر. من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة،

- تمويل الدين العمومي الداخلي،

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية 05 سنوات كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة،

- توازن ميزان المدفوعات.

للإشارة فإنه في إطار الرقابة على التمويل غير التقليدي المتمثل في الإصدار النقدي لبنك الجزائر، فإن بنك الجزائر يقدم تقرير دوري بخصوص العملية، كل ثلاث أشهر لرئيس الجمهورية.